خيارات الارتقاء والتطوير الإقليمي للمناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة

د. مدور وليد أستاذ محاضر أ جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر
E-mail : oualid.meddour@univ-constantine3.dz

د. رجال عمر أستاذ محاضر أ جامعة قسنطينة3 – صالح بوبنيدر
E-mail : omar.redjal@univ-constantine3.dz

ملخص:

إن التهيئة والتعمير بالأقاليم الجبلية رهينة بتعزيز الشعور بالانتماء وصيانة الثقافة المحلية مع ضمان إستمراريتها، وتحسين إطار الحياة العامة للسكان، وتحقيق النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، والبحث عن مرتكزات جديدة وحاسمة للتنمية قوامها تعبئة الموارد المحلية القائمة والكامنة منها على وجه الخصوص، وترشيد استغلالها. (**الفلاحية، السياحية**، الثقافية، **العمرانية**، البشرية، ...).

وتعد البلديات الجبلية ان قدمت لها حلولا آنية ومستقبلية لخلق ديناميكية داخل الإقليم ولضمان نجاح البرامج التنموية بالإقليم، يتعين إشراك السكان المحليين للتعبير عن حاجاتهم الأساسية وتطلعاتهم المستقبلية، وإبداء أرائهم ومقترحاتهم، والدفاع عن مصالحهم وحماية مكتسباتهم ومواردهم وصون هويتهم، وتطوير آليات دعم الأنشطة الاقتصادية والارتقاء بها والانخراط الايجابي في تفعيل الحاكمية الجيدة في بعدها المحلي في إطار التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التطوير الإقليمي، المناطق الجبلية، الحاكمية الجيدة، التعمير، التنمية المستدامة.

summary: Development and reconstruction in mountainous regions depend on strengthening the sense of belonging, preserving local culture while ensuring its continuity, improving the framework of the general life of the population, achieving economic efficiency and social advancement, and searching for new and decisive foundations for development based on mobilizing existing and latent local resources in particular, and rationalizing their exploitation. (Agricultural, tourism, cultural, urban, human,). Mountain municipalities are considered to have provided immediate and future solutions to create dynamism within the region and to ensure the success of development programs in the region, local residents must be involved to express their basic needs and future aspirations, express their opinions and proposals, defend their interests, protect their gains and resources, preserve their identity, and develop mechanisms to support and advance economic activities. And positive engagement in activating good governance in its local dimension within the framework of sustainable development.

Keywords: regional development, mountainous regions, good governance, reconstruction, sustainable development.

مقدمة: شرعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة في عملية إعادة وهيكلة الدولة، وتكييف اقتصادها مع قواعد السوق لتجاوز حالة الأزمة المتعددة الجوانب التي تتخبط فيها و التكيف مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية المستمرة، سواء على الصعيد المحلي أو الوطني، وعلى ضوء تشخيص وتحليل أهم العناصر الديموغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، للتنمية المحلية عبر الإقليم الوطني، ومستويات المراكز

المشكلة للإقليم، وتحديد إمكانيات المنطقة والعوائق التي تواجه التنمية في المجال الجبلي بخصوصياته المحلية المتميزة، كان لزاما علينا إعطاء إستراتيجية للارتقاء بهذا الإقليم الهش، ليؤدي دوره في تنمية الإقليم المحلي، ويساهم في تنمية إقليمه الولائي، رغم صعوبة المهمة لتنمية المنطق الجبلية، حولنا إعطاء بعض الحلول لترقية هذا المجال والنهوض به عبر مستويات من التنمية، ذلك من أجل تحقيق ما يلي:

- ✓ تصور المستقبل بالنظر إلى الماضي ومراعاة الحاضر.
- ✓ تكامل بين مكونات المجال من أجل الوصول إلى خلق مجالات منتجة لا مبهمة.
- ✓ إيجاد علاقة نوعية بين المجال ووظيفته.
- ✓ تهيئة الإقليم بصفة تتلائم وخصائصه العمرانية وتتناسب مع وظيفته المستقبلية.
- ✓ عدم فصل مسائل التجمعات العمرانية عن مسائل الإقليم الجبلية المراد دراسته أي "التعمير ضمن التهيئة المجالية "

لا يمكن أن توجد إستراتيجية فعَالة لتنمية مستدامة لتجمعاتنا الجبلية الحالية ولصيانة الأراضي الزراعية المحيطة بها دون معرفة حقائقها وقيمها الجديدة وتطور نظم إستغلال أراضيها والتحكم في أساساتها وفي مظاهرها الشكليّة.

I. الإستراتيجية الشاملة لاستصلاح الجبال:

إن تثمين الثروة التي تمثل جبالنا يتطلب اعتماد سياسة طموحة في مجال التنمية والتهيئة العمرانية الجبلية وحمايتها تساعد على توفير ظروف حياه أفضل لسكان هذه المناطق، وسترد المحاور الكبرى لهذه السياسة في القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية وقانون تنمية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، والتي ستقوم على تنمية اقتصاد متكامل في الجبال يعتمد لزوما على ما يلي:

- إنشاء أنشطة متنوعة بالقدر الكافي وتساعد على إدخال الأنشطة المتعددة الفضاءات حول المؤسسة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والسياحة الجبلية والصناعات التقليدية.
- تثمين حماية الغابات.
- تطوير التجهيزات والخدمات اللازمة لتلبية احتياجات السكان.
- صيانة الثروة الطبيعية وحمايتها جانب شامل في سياسة حماية البيئة (حدائق، محميات طبيعية، مكافحة الانجراف، مواقع مناظر طبيعية، ينابيع).
- مساعدة الجماعات المحلية بشأن هذه الفضاءات التي تعاني صعوبات تتمثل في قسوة الظروف الطبيعية وضعف الدخل وتقلص المداخيل وضعف الطابع التقني بها.

إلا أن هذه التوجهات تستحق أن تتكيف مع الواقع في هذه الفضاءات الجبلية الكثيرة التنوع من خلال أدوات خصوصية وتشجيعية خاصة.[1]

[1]: وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص 192.

1-1. مبادئ عامة للتنمية الفلاحية بالجبال: يتعين توضيح مختلف الأعمال المتعلقة بالتنمية الفلاحية في الجبال حسب طبيعة الوسط الجبلي المعني ونوعية الفلاحة التي تتخصص لها والقيود أو المعيقات الواقعة على هذه الفلاحة.

وفي المناطق الواقعة في سفوح الجبال ستقوم التنمية الفلاحية خصوصا على حماية الفضاءات ذات القيمة العالية مقارنة بالتعمير أو بمخاطر الانجراف بواسطة التفتت فهذه المناطق معنية من جهة أخرى على نطاق واسع بالتعمير مستقبلا إذا أخذنا في الاعتبار أن الاهتمام سينصب عليها بالذات سواء تجنب الإفراط في تعمير السهول الفلاحية أو لاستقبال الفوائض الديموغرافية من الأوساط الجبلية الأخرى، وعليه يتعين السهر من خلال أحكام خاصة على أن تحصر فيها الأراضي غير المزروعة التي تشجع على التعمير الفوضوي وتدهور التربة.

وبالإمكان التفكير في منح مكافآت ومعونات مالية عل أساس خرائط تقنية لتصنيف التربة بغية تشجيع الفلاحين على تهيئة الأراضي الفلاحية الثمينة واستغلالها وتكثيف الاستغلال.

وفي الجبال المتوسطة يتعلق الأمر بتشجيع تكثيف وتنوع الإنتاج، ويقتضي بلوغ هذه الأهداف في الواقع.

1-2-المبادئ العامة لترقية الأنشطة في المناطق الجبلية:

ويخص هذا الجانب بصفة خاصة الجبال المتوسطة التي حصرتها التنمية الفلاحية وحدها بينما يمكن التفكير في إقامة أنشطة متنوعة وخاصة في الوديان الواقعة داخل المناطق وهذه الأنشطة تخص أولا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب مع ذلك ما يلي:

- اختيار المواقع الصناعية ومواقع الأنشطة والتي تستجيب للحد الأدنى من المقتضيات من حيث الطرق، المرافق وتهيئة الأراضي.
- تجهيز هذه المواقع من طرف الدولة بمقتضى مناطق التوسع الاقتصادي خصوصا وعلى الأخص في المناطق التي يجب ترقيتها.
- وضع تحفيزات مالية مباشرة وغير مباشرة للاستثمار من جانب الدولة والجماعات المحلية.
- إختيار الفروع الصناعية التي تتجاوب مع خصوصيات الوسط. (الإمكانيات المحلية)

ويجب على الدولة والجماعات المحلية أن تقوم بتقديم العون في مجال التجهيز والدعم الذي يشجع إنشاء التعاونيات ومراكز الصناعات التقليدية اللازمة للتسويق والأنشطة التكاملية التي يتعين تنميتها بالنظر إلى السياحة. ويمكن أن تجد السياحة في المناطق الجبلية شكلين من أشكال النمو:

- الأول يخص مباشرة السكان الجزائريين ويرمي إلى شكل سياحة اجتماعية بإنشاء قرى لقضاء الإجازات ومأوي ريفية للعائلات ومخيمات صيفية للأطفال.
- الثاني يشمل الأجانب ويمكن جعله في شكل سياحة "شبكات" بإدراج إيواء خفيف ومجهز بما فيه لدى سكان هذه المناطق إضافة إلى إدراج دورات سياحية للتمتع بالمناظر الطبيعية الخلابة والمواقع التي تنفرد بها تلك المناطق المتميزة.

1-3-المبادئ العامة لحماية الوسط والموارد: يعتبر هذا الجانب ضروري لكل البرامج الأخرى التي تتصل بها اتصالا وثيقا، ويشمل الرجوع إلى كافة التوازنات الايكولوجية المهددة وحمايتها (حماية الغابات والحيوانات والتربة والموارد المائية)، كما يساهم في النهوض بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة (استغلال الغابات، المحميات، استغلال المواقع السياحية، ..)، وفي هذا الشكل المتكامل يتعين لزوما إدراك وتصور مجمل الأعمال التالية:

- إن تهيئة وحماية الغابات لا يمكن تصورها بكيفية ناجعة إلا ضمن إستراتيجية شاملة لاستصلاح الجبال، فزيادة على الاستغلال الغابي وإحياء الثروة الغابية وحمايتها يجب أن تستند إلى التفاف السكان حولها ودعمهم لها.
- برامج حماية التربة وإحيائها يجب تصورها وانجازها بناء على أهداف متعددة القطاعات (الفلاحة، الغابات، الري، المنشآت القاعدية لفك العزلة، ...).
- المواقع والمناظر الطبيعية يجب أن تندرج ضمن سياسة عامة للتسلية والسياحة.

1-4-مبادئ عامة لفك العزلة: يجب التفكير بشكل متكامل في برامج التجهيز ولعل فك العزلة يأتي كشرط أولي بالضرورة سواء لتعدد النشاط أو للأعمال الخاصة بحماية الوسط. ثم أن تجهيز الخدمات للمواطنين يساهم كذلك في توفير مناصب عمل إلى جانب كونها حاجزا أساسيا للنزوح الريفي.

وينبغي أن تتكيف هذه التجهيزات مع خصوصيات التوزيع السكاني وتتوجه إلى المراكز النائية وتعطي الامتياز للخدمات المتصلة بتنمية الأنشطة.

1-5-التأطير الإداري التقني والعلمي للمناطق الجبلية: لتنفيذ السياسة الجبلية ينبغي أن تقوم الدولة بتجسيدها ميدانيا بهياكل خاصة تتمثل مهماتها فيما يلي:

- تنفيذ الاختيارات والاستعدادات التي يتم إعدادها للمناطق الجبلية.
- المبادرة إلى إقامة الأدوات التقنية الخصوصية المتصلة بتثمين مختلف المناطق الجبلية وتهيئة كل منها حسب خصوصيتها.
- ضمان التنسيق بين القطاعات والمؤسسات التي تتدخل في أعمال التنمية للمخصصة للجبال وذلك حسب منظور تلك الأدوات.

وعلى المستوى التقني والعلمي العام يتعلق الأمر بتفعيل قانون تنمية المناطق الجبلية وذلك بتنفيذ كل ما جاء به من دفع دور المرصد الوطني للمناطق الجبلية يتكفل بما يلي:

- تصور وإقامة بنوك معطيات تتصل بمعرفة المناطق الجبلية وتسييرها.
- تحفيز الدراسات والبحوث المتعلقة بجرد مواد وتقنيات تثمين هذه المناطق الجبلية.
- توفير عناصر المساعدة على اتخاذ القرار في مجال السياسة الجبلية.

وعن تسيير المناطق الجبلية وتطبيقها بصفة ملموسة من الضروري تأسيس محافظات جهوية للتهيئة الجبلية تكون مهماتها كما يلي:

- المبادرة إلى تنفيذ خطط توجيهية لتهيئة المرتفعات الجبلية.
- إقامة التنسيق بين البرمجة الإقليمية والزمنية لكافة الأعمال التنموية القطاعية حسب ترتيبات هذه المخططات التوجيهية.
- النهوض بكل الأعمال المتصلة بتنمية الموارد البشرية والثروات ذات الخصوصية المحلية من ثقافة شعبية وفنون وتقليدية.

1-6-علاقة التنمية الجبلية بالتنمية العمرانية: لتوضح العلاقة بين التنمية الجبلية والتنمية العمرانية يجب التطرق إلى مفهوم التنمية العمرانية وأهدافها وذكر العناصر الأساليب العمرانية التي من خلالها يمكن ترشيد جهود التنمية الجبلية[1].

أ-التنمية العمرانية :تعد عملية التنمية العمرانية للتجمعات العمرانية، من العمليات الضرورية التي ترعى كيان المراكز في جميع مراحل نموها، لتكفل لها نموا متوازنا مع نموها الاقتصادي والاجتماعي، ومتوافقا مع ظروفها البيئية والعمرانية، وإمكاناتها المحلية المتاحة، واحتياجات السكان بها، لذا كان من الحتمي التفكير في التنمية العمرانية للتجمعات القائمة في الأوراس باعتبارها الإطار الذي تتم في عملية التنمية الشاملة للإنسان والعمران معا.[2]

تهدف التنمية العمرانية إلى توفير الاحتياجات الأساسية من السكن والعمل والخدمات المجتمعية، وشبكات البنية الأساسية من اجل الارتقاء بالبيئة العمرانية، وذلك ضمن إطار وضوابط ومحددات المكان والثقافة والقيم الاجتماعية والموارد دون التصادم مع البيئة الطبيعية وإهدار مواردها.

ب-أهداف التنمية العمرانية: ومع تعدد الإشكالات العمرانية وتزايد السكان والأنشطة في معظم التجمعات القائمة على مستوى الإقليم، لم تعد جهود التنمية المتبعة لتفلح فيها، لذا وجب أن تأخذ عملية التنمية العمرانية أبعاد ورؤى جديدة وترتكز أهداف التنمية على مبدأين أساسين مترابطين لا يمكن الفصل بينهما وهما: - الارتقاء بجودة حياة الناس.

-مشاركة الناس في هذا الارتقاء.

-ويتضمن الارتقاء بجودة الحياة جوانب عديدة مثل المسكن المناسب، الصحة، البيئة، التعليم، الدخل، الحالة السكانية، الحالة الاقتصادية، الأمان الاجتماعي، والمنظومة الثقافية.

-وتتضمن مشاركة الناس في الارتقاء بجودة حياتهم كذلك عدة جوانب من بينها اتساع قاعدة المشاركة، وكفاءة الآليات المنظمة للمشاركة.

ج- العلاقة بين التنمية العمرانية والتنمية الجبلية: ينبغي أن نفهم من هذه التنمية أنها إنصاف للمجالات الجبلية نظرا للدور التي تطلع له ولأهمية الوظائف التي ستزاولها على المستوى تنمية

---

[1]: فرحات، باهر إسماعيل، تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر 2006.

[2]: الشيخلي، عبد القادر عبد الحافظ " إدارة التنمية العمرانية . مشكلات وحلول"، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدينة العربية . المشاكل والحلول، المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية. (1986).

الاقتصاديات الوطنية[1]، و يمكن بشكل عام اعتبار التنمية العمرانية أداة لترشيد جهود التنمية الجبلية من خلال ما يلي:

-تحقيق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للهيكل العمراني من خلال ضبط النمو العمراني واتجاهاته.

–توفير حد مقبول من العناصر الجمالية بالاستخدام الواعي لمفردات البيئة المحلية وبما يؤدي إلى خلق بيئة عمرانية صحية وآمنة.

-تحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في اقل وقت ممكن وبأقل التكاليف من خلال تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية ومن ثم تحديد الأولويات.

-تعزيز مشاركة المواطنين وممثليهم في المجالس الشعبية وفي صنع القرار من خلال تبسيط وتوضيح خطط التنمية والمشاريع.

-وبشكل عام فإن نجاح عملية التنمية تتم في إطار خطة موضحة ومبينة على أساس التكامل والترابط بين عناصر التنمية الرئيسية وهذه العوامل هي:

–التنمية الاقتصادية : وتشمل الاستثمارات واستغلال الموارد.

–التنمية الاجتماعية : في مجالات التعليم

–الصحة – الترفيه – الثقافية.

–التنمية العمرانية: وتشمل مواقع الاستثمارات والخدمات.

شكل01 التنمية العمرانية هي الوعاء الذي تصب فيه عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية

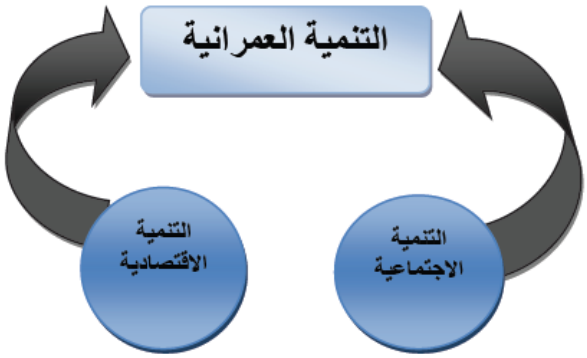

المصدر: فرحات، باهر إسماعيل، تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر.رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ،مصر،2006

د- التهيئة المجالية: هو التغير الذي يحدثه الإنسان في نظام (منظومة) ما قصد استغلال أكثر عقلانية و نجاعة، فهو إعادة ترتيب المجال من حيث توزيعها و تسيير وظائفها قصد تحقيق مردودية اكبر على الصعيد الاقتصادي، وتوزيع أكثر عدالة على المستويين الاجتماعي و المجالي، وحفاظ أفضل على البيئة وصيانة أوفر للموارد، حيث لم يعد في عصرنا هذا ومستقبلا- وأمام التحولات العميقة والتطورات المتسارعة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والثقافية و الديموغرافية للأقاليم و ترك تنظيم المجال للصدفة أو عرضة للآليات الطبيعية للاقتصاد.[2]

[1]: لحسن جنان، إشكالية التنمية المحلية في المناطق الجبلية وهوامشها، مجلة كلية الآداب تطوان، عدد خاص بندوة جبال الريف المجال والإنسان، العدد 4، ص 62.

[2]: لحسن جنان، الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، دفاتر جغرافية، الموارد الطبيعية والتنمية الترابية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد 6، المغرب،2009، ص02.

2- المحاور الإستراتيجية لتنمية الاقاليم الجبلية: السياسات وآليات التنفيذ:

3- من أجل تحقيق تنمية مستدامة نقترح محاور لإستراتجية لتنمية شمولية، سمحت لنا بوضع مجموعة من البدائل والتوصيات، التي بإمكانها أن تكون بداية لتصور مجال جبلي مستدام من أهمها:

2-1- الارتقاء بالمجالات المتدهورة عمرانيا: تهدف هذه السياسة إلى تطوير البيئة الحضرية بالمناطق المتدهورة عمرانيا بالتجمعات العمرانية والتي اعتراها الإهمال وأصبحت لا تلبي احتياجات ساكنيها، ويمكن تحقيق عملية الارتقاء بتلك المناطق بإتباع أحد المجالين كما يلي، وكما في الشكل الموالي:[1]

-المجال الشامل: وهو الارتقاء بشقية الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى الارتقاء العمراني ويشمل تطوير الكتلة المبنية وشبكات البنية الأساسية والخدمات، وهو يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع ككل.

-المجال النوعي (التحسين): وفيه يتم التركيز على مجال واحد أو أكثر ويتم التغاضي عن باقي المجالات الأخرى، وتشمل الارتقاء بالكتلة المبنية، أو الارتقاء بالبنية الأساسية، أو الارتقاء بالخدمات.

وعلى الرغم من أفضلية الارتقاء الشامل إلا أنه يمكن اللجوء إلى الارتقاء النوعي في أحد الحالات التالية:

-كمرحلة أولى لبرنامج الارتقاء الشامل تتبعه مراحل أخرى تتكامل معه.

-كمشروع تجريبي لقياس ردود الأفعال واستقراء تجاوب المجتمع (المشاركة الشعبية) مع أعمال التنمية العمرانية المطلوبة.

-في حالة نقص الموارد المالية المتاحة، وعدم إمكانية توفير التمويل اللازم لمشروع الارتقاء الشامل.

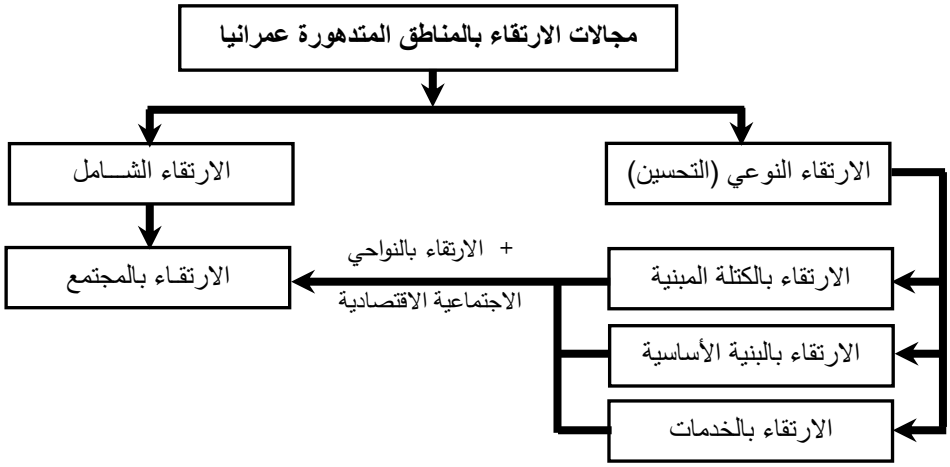

شكل رقم (02): مجالات عملية الارتقاء بالمناطق المتدهورة عمرانيا بتجمعات منطقة الاوراس

2-2- الإطار القانوني: احترام أروقة الأمان والارتفاقات، حسب ما هو متعارف عليه في المعايير التقنية للبناء، من خلال العمل الميداني نجد التجاوزات في هذا الإطار في أغلبية المراكز المدروسة، ولتجتب المخالفات، والإشكالات الناتجة عنها، يمكن مراعات أروقة الارتفاقات حسب القانون الجزائري.

---

[1]: رضوان، مجدي محمد وآخرون "أبعاد وسياسات الارتقاء بالمناطق القديمة: دراسة تطبيقية على منطقة القيسارية بأسيوط"، المؤتمر المعماري الثاني: الخبرات العلمية والتطبيقية للتنمية العمرانية في صعيد مصر"، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 1995.

كما يجب اعتماد طريقة البناء الخاصة بالمناطق الجبلية لمقاومة الظروف المناخية، كتساقط الثلوج سواء بالنسبة لشكل السطح أو ارتفاع منسوب الطابق الأرضي عن مستوى سطح الأرض كما يتضح في شكل البناء.

2-3- إشكالية العقار وضرورة إصلاح النظام:

يعتبر العقار احد المجاور الأساسية في عملية التنمية و إعداد المجال، غير أن الوضعية القانونية للأراضي بالمجالات الجبلية خاصة و الجزائر عامة، تتسم بالتعقيد الشديد، والذي يتميز بالتعدد في الأنظمة العقارية، وتباين أوضاعها إزاء المحافظة العقارية، وعدم التحديد الدقيق لأصنافها خاصة الملك الغابوي وأراضي الجماعة والعرش، ونتج هذا الوضع من عوامل تاريخية اجتماعية وثقافية، نتجت عنها محددات أخرى[1]:

- تفتت الملكية الفردية ونتج عنها تراجع القطاع الفلاحي.
- تراجع الوعاء العقاري الخاص للدولة والجماعات المحلية، خاصة منه الحضري لدوره الحاسم في عمليات التخطيط وفي إنشاء المجالات الوظيفية في المراكز العمرانية (التجهيزات، المرافق، السكن).

ومنه يستوجب اتخاذ إجراءات لهذه الإشكالات من أهمها:

- اعتبار العقار بمختلف أصنافه ثروة محلية ذات وظيفة اقتصادية اجتماعية، يجب التعامل معها في منظور المنفعة العامة.
- التحكم في العقار لانتهاج سياسة فعالة وناجحة في تنمية المجالات الجبلية، خاصة التعمير والتهيئة الحضرية.
- تكوين لجان محلية لحل المشاكل العالقة، والإسراع في عملية المسح العقاري التي تعرفها البلديات الجبلية، نتيجة النزاعات، وعدم ترسيم الحدود بين الممتلكات العقارية.
- إعادة النظر في الملكيات الجماعية، خاصة مع سياسة المستعمر بتوطيد التملك في تلك الفترة.
- تسريع آلية نزع الملكية للمنفعة العامة، خاصة داخل المراكز العمرانية.

2-4-رفع كفاءة شبكة الطرق والشوارع:

لا تقتصر سياسة رفع كفاءة شبكة الطرق والشوارع بإلاقليم إلى مجرد عمليات توسيع طرق القائمة أو شق طرق جديدة، بل نسعى إلى إعادة النظر برؤية تخطيطية شاملة في تنمية الإقليم، كحل متكامل للمشكلات الراهنة والمستقبلية عن طريق عمل رفع شامل لشبكة الطرق بالمجال بين الواقع الحالي لها ومدى استيعابها لحجم المرور والنقل الحالي والمتوقع مستقبلا. وعلى ذلك تهدف هذه السياسة إلى تحقيق سهولة حركة المركبات والمشاة داخل التجمعات، ويتم ذلك من خلال الآليات التالية:

---

[1]: لحسن جنان، الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، دفاتر جغرافية، الموارد الطبيعية والتنمية الترابية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد6، المغرب،2009، ص 07،08.

- العمل على إيجاد تدرج هرمي لشبكة الطرق والشوارع، وكذلك تقويتها من خلال توسعتها وترصيفها وإنارتها، وذلك لتوفير مستوى خدمة مروري جيد على معظم الشبكة خاصا على الطرق الرئيسية داخل التجمعات.
- العمل على فصل حركة المرور الإقليمية عن الحركة المحلية، وذلك بتقوية الطرق الدائرية الحالية بالنسبة لكل الاقليم بهدف تحويل حركة المرور الإقليمية عليهما، ومنعها من دخول التجمعات العمرانية.
- تأمين حركة المشاة داخل التجمعات، وفصلها عن حركة السيارات خاصة داخل المناطق السكنية.

2-5-حماية المناطق الجبلية من الأخطار:

2-5-1-تحديث مخططات التهيئة والتعمير (PDAU) في البلديات المعرضة بشكل كبير للأخطار:

إن أدوات التعمير والتهيئة التي أنجزت في السياق العادي لتعمير البلديات الجزائرية لم تولي أهمية كبرى للحوادث الاستثنائية والمفاجئة في الزمان والمكان وكذا تأثيراتها السلبية إلا في حالات نادرة.

فالجاذبية التي يمارسها شمال البلاد على السكان وتوطين النشاطات تعد عاملا مقلقا ومضاعفا للخطر بالنظر إلى الكوارث التي تحدث بصفة متلاحقة وبفترات متقاربة منذ العشريتين الأخيرتين.

زيادة على الزلازل فإن المناطق الجبلية تخضع إلى الفيضانات، الانزلاقات الأرضية، التعرية، وحرائق الغابات والتي تزداد نتائجها بفعل النشاط البشري من خلال التوطين العشوائي للبناءات والهياكل القاعدية.

لذالك فإن معايير إنجاز المشاريع مهما كانت طبيعتها يجب أن يعاد النظر فيها بطريقة تسمح بتحقيق وقاية وحماية قصوى من الأخطار الحضرية وبالتالي تحقيق أحد مبادئ التنمية المستدامة فالمعرفة الجيدة لهذه المخاطر وكذلك الوقاية الفعالة تمثل المرحلة الأولى في التخفيف من حدتها.

لذا يجب انتهاج إستراتيجية للتنمية الحضرية المستدامة، هذه الإستراتيجية أو الآلية التي تعتمد على مبدأ الوقاية لابد أن تتضمن وبصفة إلزامية مبدأ اختيار المواضع (les sites) الصالحة للبناء، ولهذا الغرض فإن إشكالية إدراج خرائط الأخطار ضمن أدوات التعمير تتطلب 03 مستويات:

- 1) تكوين المعلومة، 2) دمج المعلومة 3) الأخذ بعين الاعتبار المعلومة المتعلقة بالأخطار في المشاريع العمرانية.

2-5-2- التعمير في المناطق الجبلية: إن التعمير في عمق التراب الوطني مرتبط بتطبيق القانون المتعلق بحماية الجبال من جهة ومن جهة أخرى انتهاج الخيارات العامة للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية المحددة في القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية والتنمية المستدامة.[1]

فعلى مستوى الجبال يتعلق الأمر بتقليص الإجهاضات والضغوطات التي يعاني منها وذلك بالتحكم في التعمير وتوجيهه نحو أقدام الجبال (les pieds des mont)، أما على مستوى الهضاب العليا فيتعلق الأمر هنا بتدعيم المؤهلات فيما يخص الهياكل القاعدية وخاصة التعمير.

[1]-القانون 01-20 الصادر في 05 /2001/02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة

تعاني الجبال الجزائرية من إجهاض كبير في مختلف موارده وللتخفيف منه لابد من عدة مراحل، فالقانون المتعلق بحماية الناطق الجبلية يرمي إلى المحافظة على المناطق الجبلية وبالتالي إعطاء دفع جديد للاقتصاد الوطني وقد حددت بعض النقاط الأساسية منها منع تشييد البناء على مجالات جبلية لأسباب تعود إلى حساسية الوسط الجبلي، إزالة كل البناءات اللاشرعية.

هذه العوامل التخفيفية تتعلق أيضا بكل المنشآت الصناعية التي يمنع توطنها بهذا المجال مستقبلا، أما بالنسبة للبناءات وإشغال الأرض المرتبط بوظائف النشاط الاقتصادي فمسموح بها فقط في إطار أدوات التهيئة والتعمير (PDAU, POS) على مستوى البلديات الجبلية (تم تقنين هذه البناءات أما النشاطات المجحفة والمضرة بالبيئة ستستبعد إلى أماكن أخرى)

بالنسبة لشبكة الطرق التي تشكل ضغوط إضافية على التوازن الطبيعي للبيئة الجبلية، فيتعلق الأمر بمنع كل مشروع جديد لطرق معبدة مؤثرة على الوسط الجبلي.

2-6- تنمية الخدمات الاجتماعية:_بالرفع من كفاءة خدمات المنطقة المدروسة، الحرص على جودة المجال والحياة الحضرية، لجعل المناطق الجبلية مجالات واعدة تعرف حيوية ونشاطا يؤهلها لتنافس المجالات الأخرى ومن أهم الإجراءات:

تهدف سياسة تنمية الخدمات الاجتماعية إلى توفير احتياجات سكان منطقة الدراسة من الأنشطة الخدمية المتنوعة، مع ضرورة تكاملها طبقا لحجم سكان المراكز الحضرية والتجمعات الثانوية، والمتوقع مستقبلا، وإعادة التوزيع الوظيفي والمكاني والعددي والمساحي لها على كافة مناطق الإقليم، مع تكييف جميع الخدمات الراهنة حسب نوعية ومستوى كل مركز عمراني.

2-7-**التنمية الاقتصادية** : أن تحديد الأهمية النسبية لكل إقليم ولكل نشاط اقتصادي فيها يؤشر جزءاً مهماً في تحليل البنية الإقليمية الاقتصادية داخل الإقليم نفسه، وبالتأكيد أيضا فإنه قد يعبر عن حالة أخرى متمثلة في علاقة هذا النشاط فيما بين مكوناته المختلفة، كأنشطة وفروعاً داخل القطاع أو من خلال علاقات التبادل مع باقي القطاعات، سواء كان داخل الإقليم أو خارجه (مع الأقاليم الأخرى) وقد تكون هذه العلاقات تمثل عناصر طبيعية مثل المواد الأولية، مصادر الطاقة ، المناخ ،أو علاقات ذات أبعاد اقتصادية مثل الأيدي العاملة ،السوق، والنقل أو التنظيم الحكومي[1].

2-8 - الحفاظ على التراث: "الموارد الثقافية: تنوع وغنى بين المادي واللامادي". لقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة انتشارا متزايدا لمفهوم الموارد المحلية سواء من خلال البحوث المتعددة التي تم انجازها من طرف الأكاديميين، إضافة إلى بعض الدراسات التابعة لمؤسسات وزارية معينة كالتهيئة العمرانية، السياحة، التراث من اجل تنمية التراب الوطني والتي تمحورت مواضيعها حول التنمية المحلية.

[1] Miller, e.willard, manufacturing ,the pennsylvania state university press ,usa.1977.

فالموارد المحلية في بعدها المحلي أو المجالي تحيل إلى ما تملكه الكيانات الجغرافية و الجماعات الإنسانية من موارد مختلف تتنوع من الموارد الطبيعية الرئيسية المعروفة كالماء، التربة والغابة ...، وبين الموارد ذات الطبيعة اللامادية و التي تنحصر في الخصوصيات الثقافية المميزة لجماعة اجتماعية معينة خاصة ما يرتبط منها بالصناعات التقليدية أو بعض المهارات المرتبطة بنشاط معين، إضافة إلى مشاهد مميزة موارد تنفرد بخصوصيتها بالنسبة لجماعة أو مجال جغرافي معين ويصعب توفرها أو تواجدها في حيز آخر أو بالنسبة لجماعة اجتماعية مغايرة.

لكن الحديث عن الموارد الثقافية يعتبر إلى حد ما نسبيا و الذي يمكن القول بأنه بدأ في الظهور مع التطورات المهمة في المعارف والعلوم لا سيما في العلوم الإنسانية و الاجتماعية سواء فيما تعلق بالمناهج و المقاربات، والتي بدأت من خلال حقول معرفية متعددة كالجغرافيا و السوسيولوجيا والتاريخ...، تتجه شيئا فشيئا نحو الحقول التطبيقية للتخصصات التي تندرج في إطارها، التي تحولت جوهريا في مسار دراستها الكلاسيكية التي امتدت لعدة سنوات.و منه الإمكانات الثقافية نابعة عن جماعة اجتماعية معينة في إطار التفاعل الدائم بين الإنسان و المجال، سواء كانت انتاجات أدبية، فنية ، علمية، فولكلورية و تراثية ،....فإنها تدخل جميعها في إطار الموارد التراثية.

وبالتالي يمكن القول بان الموارد الثقافية تعني كل ما هو مادي وغير مادي مما يتعاطاه الإنسان في إطار أنشطته الجماعية والفردية، والتي ينتج عنها منتج ثقافي معين يمكن أن يصير مرتبطا أو مميزا للجماعة أو المنطقة التي تندرج في إطارها، وعلى هذا الأساس يمكن تحديد بعض المجالات المميزة للموارد الثقافية.

إن المحافظة على الموروث العمراني والمعماري للإقليم، والذي أقامه وتركه الأسلاف السابقون عبر فترات ماضية يعتبر كنز وارث ذو قيمة مادية ومعنوية، ولتعدد وتنوع الموارد الثقافية، وجب من مختلف الفاعلون بالمنطقة للمحافظة عليها، وتثمينها، واستخدامها في تنمية هذا المجال الذي يتطلب الكثير من تضافر الجهود.

- مشاركة مديريات التراث، والمؤسسات المهتمة به في إعداد بنك معطيات خاص بهذه الموارد.

هذا لا يعني أننا ضد التنمية والتحضر بل يجب أن تراقب، ترافق وتوجه هذه الأخيرة وفق الخصوصية المحلية، مثل طبيعة العمران، النشاط الاقتصادي....خاصة في التجهيزات التي للدولة يد فيها[1].

2-9-الجانب السياحي: "الموارد المحلية والتنمية السياحية "

1: بن صفية سفيان، التجربة الجزائرية في تنمية وتهيئة الأوساط الجبلية، ولاية برج بوعريريج، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، 2017.

تزخر المناطق الجبلية بموارد ترابية متنوعة، يمكن المراهنة عليها لخلق ديناميكية سياحية تكون رافعة للتنمية المحلية، لذا تزايد الاهتمام بالسياحة الجبلية وباتت رهانا للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لن يتحقق هذا المسعى إلا بتهيئة هذه المناطق وتجهيزها وتتحول إلى محطات ومناطق جذب سياحي.[1]

وفي هذا السياق تبقى السياحة قطاعا يمكن المراهنة عليه لإدماج المناطق النائية في محيطها المحلي والوطني، الشيء الذي من شأنه أن يسهم في تغيير نظرة السكان لمحيطهم البيئي ولمواردهم المحلية لإرساء أسس السياحة الجبلية. **إقامة مشاريع لتثمين الموارد المحلية:**

2-10- التنمية البيئية:" التوعية البيئية": وتتمحور هذه الإجراءات فيما يلي:

- اتخاذ إجراءات الاستعمالات الضارة بالبيئة الحضرية خارج التجمعات العمرانية مثل الورش، والأنشطة المضرة للبيئة، وإعادة توظيفها في توطين الاستعمالات المختلفة خاصة المهمة منها مثل الخدمات العامة.
- استحداث استعمالات سكنية، وخدمات عامة من خلال استغلال الأراضي الفضاءات الشاغرة عبر التجمعات، والابتعاد عن الفضاءات الزراعية والغابية، وتركها متنفس للسكان.

2-11-التخطيط البيئي لمناطق التوسع السياحي:

إن التخطيط الشامل يأخذ بعين الاعتبار العوامل الطبيعية، البشرية، الاقتصادية المحللة في هذه المرحلة مما يدعم ترقية، صيانة وتهيئة منطقة التوسع السياحي.

أما العوامل البيئية فأنها تتضمن تزويد المنطقة والموضع السياحي بمياه الشرب، تجميع وطرح النفايات الصلبة، تصريف المياه القذرة، حماية الوسط من التلوث بمختلف أنواعه، تنظيم المرور والتجهيز بمختلف المرافق.

حماية النظام البيئي (التربة، الماء والهواء) من التلوث والمحافظة على عناصر هذا النظام والتي تتمثل في (الغطاء النباتي، التنوع الحيواني)، أيضا حماية السائح من الأوبئة ومنه منع انتقال الأمراض المعدية لمواطني المنطقة، وعموما فإن تركز السياح في مدينة أريس أو تحركهم نحو مناطق أخرى من لإقليم سوف ينجم عنه مشاكل بيئية نتيجة الحركة السياحية من مكان إلى آخر.

الشكل رقم 03

[1]: عبد الحفيظ بن الطاهر، الموارد الترابية والتنمية السياحية بالجماعات الترابية، مجلة جغرافية دولية، العدد الأول، جامعة فاس، 2015، ص 137.

3- المعايير التقنية لاستغلال المناطق الجبلية في العمران : [1]

3-1 - توصيات خاصة بالبناءات على الأراضي الجبلية:

يعتبر الانحدار العائق الأول الذي يقف في عملية التعمير، حيث يصعب عملية تصميم المشاريع التي تتطلب شكلا ينسجم مع شكل الأرض ومعوقاتها، خلافا لما هو عليه في الأراضي المستوية فالحل عادة هو التقليل قدر الإمكان من أعمال التجريفات، أو الاعتماد على تقنيات خاصة في انجاز الأساسات لتدارك الفارق بين المستويات.

وفي الوقع فان خصوصية الأراضي الجبلية تتطلب تصوراً مكيفاً في الشكل الهندسي والتركيبات الحجمية الخاصة بالمشروع، والتي تعتمد على جملة من الحلول منها:

-أنشاء تصميمات خاصة بالأساسات (الميول) .

-أنشاء بناءات نصف مردومة.

-اختيار مواد البناء المناسبة.

ا- أساسات البنايات:

أن الأساسات في مثل هذه المناطق يجب آن تدرس بعناية نظراً لخصوصيات مورفولوجية الأرض، القوى الخاصة بالبناية، قوى دفع التربة والتي تتطلب تأهيل أساسات تتناسب وتقاوم وتحقق الاستقرار والثبات للبناية المقامة، وذلك في شكل أساسات سطحية أو نصف عميق أو عميقة، حسب طبيعة الارضية.

ب-توجيه وتوزيع البناءات وكيفية الوصول إليها:

يجب توجيه البناءات جيدا، باعتماد مبدأ التدرج، ومراعات علو البنايات، مما يؤمن للمساكن المقامة تهوية وتشميس، كما تصمم المسالك الرئيسية بموازاة خطوط التسوية وتوزيعها على أن تربط فيما بينها بطرق قليلة المدى في اتجاه الميول، مما يساعد على خلق مناطق سهلة العبور وبالتالي التقليل من مظاهر التلوث الناجم عن الآليات (المركبات).

3-2-توصيات خاصة بالطرق والشبكات المختلفة:[2]

عند انجاز الطرق والشبكات المختلفة لا بد من الاستغلال الجيد للمعطيات الطبوغرافية الطبيعية للمنطقة، سواء تعلق الأمر بالعمل البلانيمتري (الغطاء النباتي، المياه السطحية)، أو الألتمتري

(المقاطع الطبوغرافية المدعمة بالمعطيات الجيولوجية لطبقات الأرض، وكذلك التقارير الخاصة بالمعطيات الميكانيكية لمختلف الطبقات).

---

[1] Ministre de l'urbanisme et de la construction et de l'habitat lotissements sur terrain en pente recommandations, o.p.u.2005 page 25

[2] +[2]: Ministre de l'urbanisme et de la construction et de l'habitat lotissements sur terrain en pente recommandations, , o.p.u.2005 page 45- 69 - 37 .

ا – **الطرق:** يجب أن تبنى الطرق في المناطق الجبلية بنظام ينجر عنه طرقا ذات قاعدة مرنة أو صلبة، وذلك لضمان التكيف ومقاومة جميع الجهود الداخلية و الخارجية التي تؤثر عليها الميول وحركة التربة، التساقط وعمل المياه).

ب– **شبكة الصرف:** تصمم شبكة الصرف الصحي في المناطق الجبلية باعتماد نظام غرف التفتيش والتكثيف من البالوعات، كما يجب أن يكون قطر القناة كبيرة الذي يتناسب مع نسبة الميل، أما نظام الشبكة فيكون المفرع وذلك لاستغلال المياه السطحية المحولة، أو تغذية الأودية، أو سقي الغطاء النباتي.

ج– **شبكة تزويد بالمياه الصالحة للشرب:** تصمم شبكة المياه الصالحة للشرب بنظام توقيع الخزانات في المناطق المرتفعة، وبالتالي ضخ المياه عن طريق الجاذبية، على أن تكون شرايين التغذية الرئيسية في اتجاه الميول ثم النظام الشبكي بموازاة منحنيات التسوية.

1–3– **معالجة الفضاءات الجماعية** :[1] إن أعمال التهيئة من طرق وساحات وغطاء نباتي وتأثيث عمراني تجب أن تكون متناسقة ومنطقية التموضع لاستغلال المميزات الطبيعية للوسط (الأفق ، التدرج ، الرؤية) ، وكل ذلك يجعل المشروع يحمل بصما ت خاصة تجعلها مشروعاً مميزاً لعدة أسباب هي:

- العمل بانجاز المدارج الخارجية.
- القمم يمكن استغلالها كنقاط معلمية، أو تجهيزها بعناصر بصرية.
- فارق الارتفاعات يمكننا من انجاز كل المنشئات التي تتطلب فوارق في المناسيب كالمسارح ، العبارات، الجسور ، الأحواض الاصطناعية.
- يجب انجاز أعمال إسناد تقف سداً منيعا في حركة وانزلاق التربة ، وذلك في أشكالها إما متاريس أو جدران إسناد تقف سدا منيعا في حركة وانزلاق التربة، وذلك في أشكاله، إما متاريس أو جدر إسناد ثقيلة أو جدران إسناد من الخرسانة المسلحة وهذا راجع لطبيعة المشروع.

4- تصور المجال الجبلي المستدام: للوصول إلى إستراتيجية متكاملة وتنمية مستدامة، يستوجب منا معالجة مختلف مشكلات التي يعاني منه إقليم الأوراس في جميع جوانبه" العمرانية، الاجتماعية، التقنية، البيئية، ...، وذلك بالرفع من كفاءة خدمات التجمعات العمرانية بمنطقتي وادي عبدي ووادي الأبيض، الحرص على جودة المجال والحياة الحضرية، لجعل المناطق الجبلية مجالات واعدة، تعرف حيوية ونشاطا يؤهلها لتنافس المجالات الأخرى، حيث أعطينا تصور لكيفية تنمية هذه المنطقة ودور مختلف الفاعلون فيها. يوضحه الشكل رقم (04)

الشكل رقم (04) تسيير المجالات الجبلية في إطار التنمية المستدامة

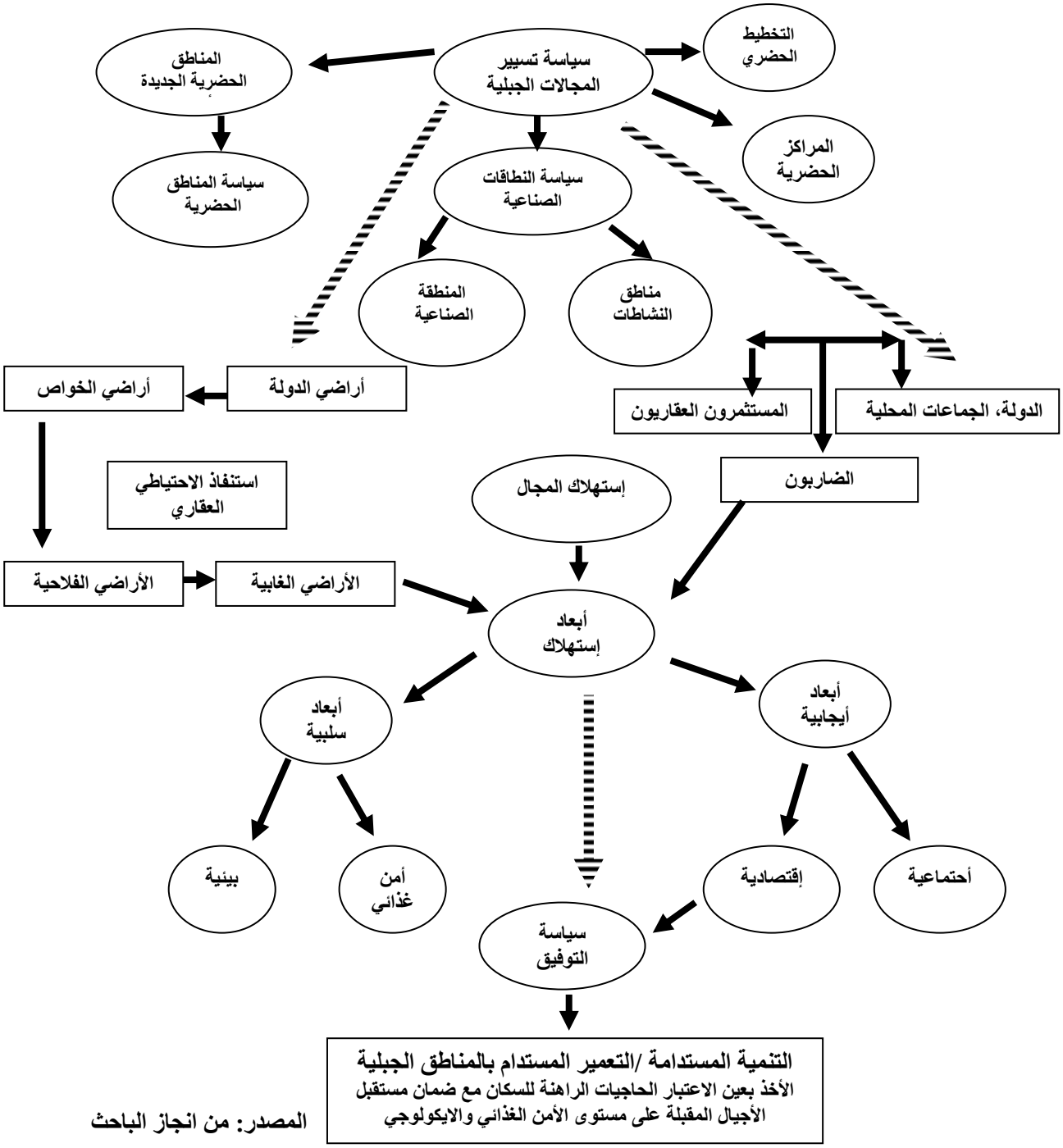

المصدر: من انجاز الباحث

4-1- دور الجغرافي في تنمية المجال الجبلي:

يمكن للجغرافي عن طريق نظرته الشمولية وقوته الإقتراحية إن وجدت أن يساهم بدوره في تنمية الجبال، لكن ذلك يتطلب منه أدوات ومنهجيات خاصة نظرا لكون المجال الجبلي يشكل وحدة فيزيوغرافية ومجالات اجتماعية خاصة ومنظومة بيئية تتكون من مجموعات إيكولوجية متجانسة وهشة. وحتى لا نكون سلبيين في انتقاداتنا للسياسة المتبعة في تنمية المناطق وكي لا تكون تدخلاتنا في هذا المجال عبارة عن انتقادات جافة لا تقدم البديل لما هو مطروح وحتى لا تكون بحوثنا مجرد بحوث أكاديمية لا تفعيل ولا دور لها لا بد من القيام بما يلي[1]:

1- ضرورة التنسيق مع مختلف الوظائف والمصالح التي تتنافس وتتنازع في المجال.

2-القيام بدراسات شاملة تغطي منطقة الاوراس برمته بهدف فهم ديناميكية المجال .وعلى هذه الدراسات والبحوث أن تغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والحضرية والقروية والبيئية، ...ولن يتم هذا إلا عن طريق ما يعرف بالتسيير المندمج للمناطق الجبلية وذلك من أجل تشخيص حقيقي للمشاكل قبل تقديم أي اقتراحات للحفاظ على هذه الثروة.

3- تحويل خلاصات الأبحاث الميدانية إلى أعمال خرائطية وذلك باستعمال نظم المعلومات الجغرافية المتطورة عن طريق:

-إنجاز خريطة عامة للمجال الجبلي والموارد الطبيعية الموجودة به، و يمكن لهذه الأخيرة أن تشكل أداة فعالة للتخطيط الاقتصادي.

-إنجاز خرئط تصنيفية للمجالات المتجانسة حسب درجة استقرارها وتدهورها تتضمن أنواع التدخلات الممكنة ونوعية الاستعمالات المناسبة لكل مجال.

-إدماج السكان المحليين في كل المشاريع كيف ما كان نوعها وذلك عن طريق وضع تصور يراعي اهتمام السكان.

-ضرورة الاهتمام بالغطاء النباتي والمناطق الحساسة التي لا يمكن أن تقام حولها المشاريع السياحية.

-ضرورة خلق أقطاب متعددة لتقليص التركز السكاني.

-الجرأة في القوانين المرتبطة بالتعمير، وتطبيق أقصى العقوبات بكل من أخل بها.

-مواجهة مشكل موسمية السياحة عن طريق:

-تنويع المنتوج السياحي.

-الاهتمام بالسياحة الجبلية والإيكولوجية.

-وضع آليات الحماية من الفيضانات وذلك من خلال تبني مجموعة من المقاربات:

---

[1]: فيصل فاتح، التحولات المجالية بالشريط الساحلي الشرقي المغربي، المجلة الدولية للتخطيط والتهيئة العمرانية، العدد 3، 2014، ص132.

-مقاربة سياسية : تكمن في تكوين لجنة مجموعة متدخلين يكون لها امتداد على مستوى البلديات وتكون قراراتها نافذة.

-مقاربة قضائية : تحتاج إلى جرأه سياسية لمواجهة كل التلاعبات ذات العلاقة بالموضوع.

-مقاربة تقنية : متمثلة في وضع مخططات للتهيئة العمرانية وإقامة منشآت مائية لحماية المناطق المهددة وتفعيل العمل الوقائي وصيانة مجاري المياه والقنوات المائية والطرق وتفعيل قانون الماء والتحسيس من الناحية الإعلامية.

-مقاربة تشاركية : إشراك المنظمات والجمعيات والمختصين والباحثين وجميع الفاعلين.

-تطبيق مشروع قانون المناطق الجبلية من خلال تفعيله و مراسيم لتنفيذه.

-تطبيق مشروع قانون البيئة من خلال تفعيله و مراسيم لتنفيذه.

-القيام بدراسات شاملة تغطي منطقة الاوراس برمته بهدف فهم ديناميكية المجال الجبلي، وعلى هذه الدراسات والبحوث أن تغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والحضرية و الريفية والبيئية...، و لن يتم هذا إلا عن طريق تدخل كل الفاعلين في المجال الجبلي.

2-4- التنمية الحضرية المستدامة للجبال:التنمية المستدامة هي تنمية تستجيب للاحتياجات الحالية دون تعريض قدرة أجيال المستقبل لتحقيق احتياجاتها، فهي نظرة طويلة المدى ترمي إلى الحفاظ على رؤوس الأموال الطبيعية، الاجتماعية و الاقتصادية حتى يتسنى تحويلها للأجيال القادمة، فبالإضافة إلى العدالة المجالية فهي تهدف إلى الوصول إلى عدالة بين أجيال السهل و الجبال أو جوارية بين الريف و الحضر و لكون التجمعات العمرانية مراكز انتشار المشاكل إلى درجة أنها أصبحت تشكل عبئا بالنسبة لبعض الدول فلابد من تطبيق مبادئ الاستدامة عليها ضمن بعد الاستدامة الحضرية من خلال التسيير الحسن للمصادر الحضرية على المدى الطويل وضمان الحد الأقصى من الاستدامة للموارد الطاقوية و مختلف العناصر المكونة للنظام الحضري، و لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة في المجالات الجبلية فلابد من تحقيق التوازنات في الثلاثية(مجتمع، بيئة، اقتصاد) بين الثنائيات التالية:

1- سهل، تل- جبل

2- مدينة- ريف أو إقليم

3- مركز حضري- تجمع ثانوي

4- أجيال الغد- أجيال اليوم

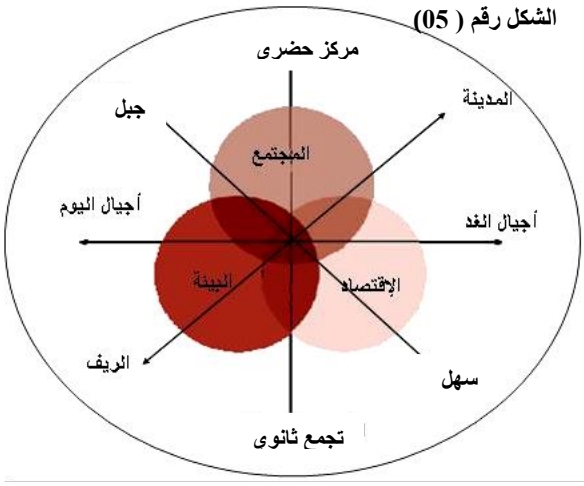

الشكل رقم (05)

التوازنات المنشودة لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المناطق الجبلية

4-3-آليات التنمية الجبلية: من خلال ما سبق فالمناطق الجبلية لا تشكل مستوى للتخطيط المجالي لان التقطيع الإقليمي في الجزائر هو تقطيع إداري بحث (ولاية، دائرة، بلدي) ، لذا يجب من أصحاب القرار وكل المتدخلين في إعادة النظر في تنمية هذه المجالات و الأخذ بعين الاعتبار هشاشتها، وإيجاد حلول ناجعة وفعاله في تسييرها، هذا لا يعني أننا لسنا ضد التنمية والتحضر بل يجب أن تراقب، ترافق وتوجه وفق الخصوصية المحلية، مثل طبيعة العمران، النشاط الاقتصادي،...خاصة في التجهيزات التي هي في يد الدولة.[1]

الشكل رقم (06)

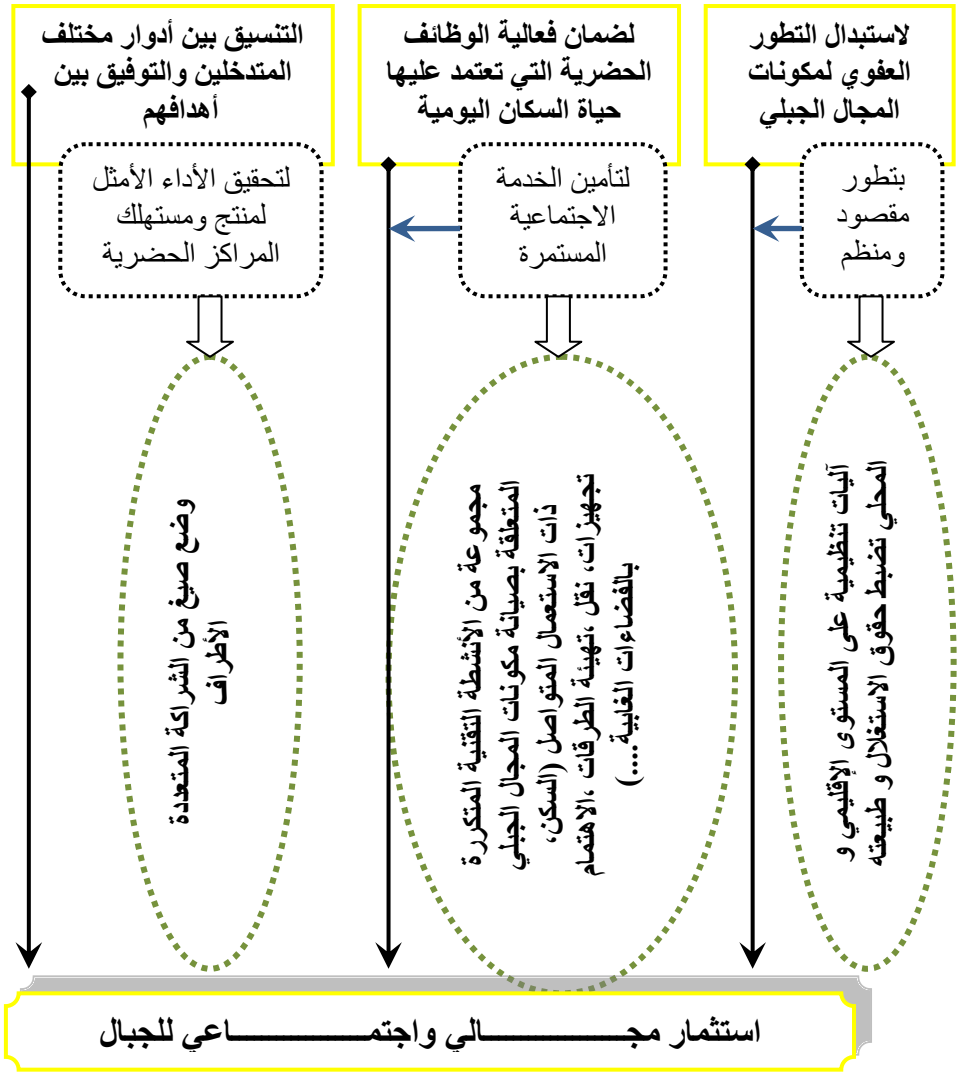

المرجع : من انجاز الباحث بالاعتماد على المراجع الموضحة أدناه[2]

---

[1]: إشكالية التنمية والتهيئة في الأوساط الجبلية، حالة ولاية البرج، مجلة جغرافية المغرب-http://magazine-geo.blogspot.com/

2 :
Elesabeth Dorier Appril,Sylvy Jaglin :Gérer La Ville :Entre Global Et Local, I Rd Editions, Année 2002 –page 05-

+ Centre Scientifique et Technique du Bâtiment *CSTB* -Laboratoire de sociologie urbaine générative -: Le Statut Et L'enjeu Politique De La Gestion Urbaine ,Paris .Année 2007

+ UFR des Sciences de la Terre et de l'Aménagement Régional, D.E.S.S. Ville, morphologie urbaine, intervention sociale et politiques de la ville : La Gestion Urbaine De Proximité Nouvel Enjeu De La Politique De La Ville, Université de CAEN Basse-Normandie,Anneé 2001 .

وعليه فالتنمية في المجالات الجبلية تبرز من خلال بعدين أساسيين:

- **الأول تقني** لكونه عملية تدخل للحفاظ على المجالات الجبلية وتجمعاتها. الموجودة وديمومة وظيفتها.

لتوجيه استعمال المجالات الجبلية المستقبلية وتأمين مشروعيتها.

- **الثاني اجتماعي:** فالمجتمع الحضري الجبلي ليس مجرد معطية أو معلومة إحصائية تبنى عليها إسقاطاتنا المجالية وحاجات السكان الواجب تلبيتها بل هو أيضا:

علاقات يحكمها التشارك في مجال واحد (المركز ACL، التجمع الثانوي AS،ZE..)	عادات تضعها صيغ الصراع بين النزعة الفردية المكتسبة والجماعية المفروضة.	مسألة سياسية تحتم وضع إستراتيجية لتنظيم وظيفة السكان ونشاطهم وطابع مشاركتهم في تسيير مجالهم الذي يعيشون فيه ويتشاركونه (الإقليم الجبلي)

ومن هنا يمكن القول إن عملية تنمية المجالات الجبلية تطرح علاقة متعدية بين الفعل والهدف، فالفعل يستلزم وجود هدف لابد من تحديد مبادئه وأسسه، والهدف المرجو يفرض فعلا واجب القيام به لابد له من وجود فاعلين. مفهوم التنمية المحلية محدود جدا في مصطلح الاقتصاد الجبلي، لأن مصطلح الاقتصاد الجبلي يتعلق أساسا بالخصائص الطبيعية و الإمكانيات المحلية.[1]

خلاصة:

أن التهيئة والتعمير في المجالات الجبلية هي مسؤولية جماعية تقتسمها الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، والخواص والسكان المحليون في إطار تشاركي، وتفاوضي وتعاقدي.

إن المبادئ التي تحكم إستراتيجية تنمية المجالات الجبلية تقوم على مشاركة السكان وتدخلهم والمباشر مع الشراكة مع مختلف الفاعلون، وذلك بعد مراعاة التقنيات العلمية والفنية التي تتلاءم وطبيعة المشروع المراد تحقيقه، إضافة إلى إدراج مجموعة من البدائل والتوجيهات خاصة إقليم الدراسة، انطلاقا من معرفة إمكانيات وعوائق الإقليم والتنمية التي عرفتهما، يمكن تطبيقها للحصول على ديناميكية متوازنة في هذه المجالات الجبلية، وإنتاج ديناميكية فعالة تدمج مكونات الوسط الطبيعي الجبلي الحساس.

وتكمن فعالية التنمية في هذه المجالات إلى دعم جميع القطاعات لخلق توازنات داخل هذا المجال، فإن التهيئة المجالية هي سبيل تحقيق جميع أبعاد التنمية المتكاملة للأوساط الجبلية بين مختلف

---

[1] : Sakrouhi. A. Développement local et économie, des montagnes de Beni Haffida, Institut national d'aménagement –Rabat-Maroc,1996, p 149.

القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، والحفاظ على البيئة والتسيير العمراني، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا عن طريق الاستثمار الرشيد المتوازن التشاركي الذي يأخذ جميع عناصر الإقليم الطبيعي الجبلي بالحسبان.

المراجع:

1- بن صفية سفيان، التجربة الجزائرية في تنمية وتهيئة الأوساط الجبلية، ولاية برج بوعريريج، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 26، 2017.

2- بن صفية سفيان: إشكالية التنمية والتهيئة في الأوساط الجبلية، حالة ولاية البرج، مجلة جغرافية المغرب http://magazine-geo.blogspot.com/

3- رضوان، مجدي محمد وآخرون "أبعاد وسياسات الارتقاء بالمناطق القديمة: دراسة تطبيقية على منطقة القيسارية بأسيوط"، المؤتمر المعماري الثاني: الخبرات العلمية والتطبيقية للتنمية العمرانية في صعيد مصر"، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 1995.

4- لحسن جنان، الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب، دفاتر جغرافية، الموارد الطبيعية والتنمية الترابية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، العدد 6، المغرب،2009.

5- فرحات، باهر إسماعيل، تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر 2006.

6- فيصل فاتح، التحولات المجالية بالشريط الساحلي الشرقي المغربي، المجلة الدولية للتخطيط والتهيئة العمرانية، العدد 3، 2014.

7- عبد الحفيظ بن الطاهر، الموارد الترابية والتنمية السياحية بالجماعات الترابية، مجلة جغرافية دولية، العدد الأول، جامعة فاس، 2015.

8- الشيخلي، عبد القادر عبد الحافظ " إدارة التنمية العمرانية . مشكلات وحلول"، مؤتمر النمو العمراني الحضري في المدينة العربية . المشاكل والحلول، المؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية. (1986).

9- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995.

10- القانون 01-20 الصادر في 05 /2001/02 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.

11- Elesabeth dorier appril,sylvy jaglin :gérer la ville :entre global et local, i rd éditions, année 2002 –page 05-

12- Centre scientifique et technique du bâtiment *cstb* -laboratoire de sociologie urbaine générative -: le statut et l'enjeu politique de la gestion urbaine ,paris .année 2007

13- Ufr des sciences de la terre et de l'aménagement régional, d.e.s.s. ville, morphologie urbaine, intervention sociale et politiques de la ville : la gestion urbaine de proximité nouvel enjeu de la politique de la ville, université de Caen Basse-Normandie, année 2001.

14- Sakrouhi. a. développement local et économie, des montagnes de beni haffida, institut national d'aménagement –rabat-maroc,1996.

15- Ministre de l'urbanisme et de la construction et de l'habitat lotissements sur terrain en pente recommandations, o.p.u.2005.

16- Miller, e.willard, manufacturing ,the pennsylvania state university press ,usa.1977.